



مستشفيات جامعة الزقازيق

ادارة المشتريات و المخازن

التأمين الابتدائي / ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه

ثمن الكراسي / ٤٩٩ جنيه

كراسي الشروط و المواصفات الخاصة بالمناقصة العامة

عملية أمن وحراسة المستشفيات الجامعية

جلسة : ٢٠٢٥ / ١١ / ١٦

رقم الكراسي ( )

اسم الشركة / .....

العنوان / .....

رقم الملف الضريبي / .....

المأمورية التابع لها / .....

مدير الادارة



## خطاب تقديم العطاء

- السيد أ.د/ مدير عام مستشفيات جامعة الزقازيق
- أنتشرت أنا الموقع أدناه / .....
- بتقديم عرض أسعار للأعمال المبنية بقوائم عسلية / .....
- والأثمان المدونة فيه بمعرفتي وأقر بأنني قد اطلعت على جميع البنود الواردة بهذه الكراسه وألتزم بها على أساس المواصفات والشروط الموضحة في هذا العطاء .
- كما أقر بأن الشركة مقدمة العطاء مستوفاه لجميع الشروط القانونية الخاصة بأهلية التعاقد ولم يصدر ضد الشركة أى احكام تمس الشرف والنزاهه وغير مناضعه لأحكام الكراسه .
- بربحاء إستيفاء هذه البنودات وتضمينها مع العرض بشكل مستقل وتختتم بخاتم الشركة .

اسم الشركة /

العنوان /

الناشر /

المجموع /

القائم /

رقم الملف الفسيفي /

رقم السجل التجاري /

رقم الترخيص بالمقايمة المضافة /

(المستوفى بالشرائح) على البنود والتعامل باسم الشركة /

- على أن يكون البيانات السابقة بالتضمين حتى يمكن للمستشفى مناقشة مقدم العطاء بمسؤوله .
- يتعين على مقدم العطاء إخطار المستشفى بأي تغيير قد يطرأ على البيانات أثناء مدة سريان العطاء .
- على مقدم العطاء أن يدرس جميع التعليمات والبنود الواردة في كراسه الشروط والمواصفات دراسة فنيه دقيقه نافيه لجهالة ونقدم جميع المستندات المطلوبة .
- يجب ختم كراسه الشروط بخاتم الشركة واعادتها في المتلروف الفنى مره أخرى وهذا يعتبر موافقه من الشركة على جميع الشروط الواردة بالكراسه .
- لا يجوز أن يشترط مقدم العطاء بقبول العطاء بتغيير أحد هذه الشروط ولا يعتد به إن تضمنه عطاءه .
- أي عطاء لا يلتزم بذلك من جميع النواحي سيكون على مسئولية مقدم العطاء وسيؤدى إلى رفض العطاء مباشرة دون الرجوع إليه .

ختم الشركة

توقيع مدير الشركة

Handwritten signatures and stamps at the bottom of the page.



**الشروط العامة للمناقصة العامة**  
**لأمن وحراسة المستشفيات**  
**جلسة 2025 / /**

❖ ١- المناقصة خاضعة لأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الخاصة بالمناقصات والمزايدات الحكومية وما شملها من تعديلات وجميع القوانين واللوائح المالية المعمول بها والمنظمة لذلك وتعتبر من شروط المناقصة .

٢- المناقصة تخضع فنياً لقرار السيد وزير الداخلية رقم ١٣٣ لسنة ٢٠١٨ م بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون شركات حراسة المنشآت ونقل الأملاك .

❖ يجب تقديم تأمين إبتدائي قدره بموجب خطاب ضمان بنكي إبتدائي او عن

طريق التحصيل الإلكتروني ويزاد إلى ٥% في حالة رسو العطاء وذلك خلال عشرة ايام من اليوم التالي لتاريخ استلام خطاب الترسية على أن يظل العرض ساري المفعول لمدة تسعون يوماً من تاريخ جلسة فتح المناقصة الفنية قابله للتجديد مرة أخرى من تاريخ إجراء المناقصة ولا يجوز الرجوع فيه أثناء هذه المدة ويجب ألا تقل مدة سريان الضمان عن ثلاثين يوماً بعد انتهاء المدة المحددة لسريان العطاء كما يقر البنك بالنسبة لخطابات الضمان بأنه لم يتجاوز الحد المصرح به لإصدار خطاب الضمان لمصالح البنك المركزي ولن يلتفت إلى العطاء المقدم معه خطاب ضمان مشروط بأى شرط من الشروط وفي حالة تقديم التامين الإبتدائي بشيك مصرفي لن يقبل الشيك إلا إذا كان معتمد من البنك المسحوب عليه ومقبول الدفع .

❖ يقدم العطاء باسم السيد الأستاذ الدكتور المدير التنفيذي للمستشفيات الجامعية .

❖ على مقدم العطاء إرفاق صورة البطاقة الضريبية والسجل التجاري وتسجيل فسيقية المنبجعات على أن تكون سارية المصادقية مع صورة من عقد تأسيس الشركة مع إمكانية إحضار الأصول للإطلاع عليها مع إرفاق أصول المواصفات الأمنية الممنوحة للشركة ، وكشف بجميع أفراد الشركة المستوفين كافة الشروط الواردة بقرار وزير الداخلية رقم ١٣٣ لسنة ٢٠١٨ م .

❖ العنوان المقدم من مقدم العطاء يعتبر هو العنوان الصحيح إلا لو أخطرت المستشفيات بتغيير العنوان بخطاب رسمي معتمد للمستشفيات ويتحمل هو المسؤولية كاملة خلاله بذلك .

❖ على مقدم العطاء تقديم سابقة أعمال تماثل حجم المناقصة السروضة على أن تكون مدعومة بخطاب من الجهات التي تم القيام فيها بتلك الأعمال بما يفيد مدى التزام مقدم العطاء بمهامه ومدى جديته في ذلك وذلك خلال ثلاث سنوات سابقة على الأقل معتمدة من هذه الجهات ( مستشفيات حكومية وجامعية و مستشفيات جامعة الزقازيق في حال وجود سابقة أعمال بها ) .

مستشفى  
الزقازيق  
٢٠٢٥

❖ يتم فتح المظاريف الفنية بواسطة اللجنة المشكلة من المستشفيات لتلك الممارسة في تمام الساعة الثانية عشر ظهر يوم الموافق ٢٠٢٥ / / بمقر الإدارة المركزية للمستشفيات ولن يلتفت إلى كل عطاء يتم تقديمه بعد هذا التاريخ .

❖ المندوب الذي يحضر لجنة فتح المظاريف الفنية يشترط أن يكون مفوضاً رسمياً وإن يتقدم بالمستندات الدالة عن التفويض وإن يكون من الشركة مقدمة العطاء وله كافة الصلاحيات وإلا لن يلتفت إلى العطاء المقدم منه ، وأن يتقدم للجنة الفنية وبيقراره وعلى مسؤوليته كشف بأسماء الأفراد والمشرفين + شهادات التأمينات الإجتماعية وصحيفة الحالة الجنائية لكل فرد أو مشرف ومدير الموقع على حده ، وفي حالة عدم وجود المندوب يكون العرض الفني متضمناً كل هذه البنود وإلا لا يلتفت للعرض الغير متضمن كل هذه المستندات .

❖ يجب تقديم مظروف فني مغلق من أصل وصورتين مختومين بختم الشركة ومظروف مالي محكم الغلق من أصل فقط كلاً على حده على أن يتضمن المظروف المالي القيمة المالية المقدمة للعطاء بناءً على ما هو المطلوب في كراسة الشروط والمواصفات + الشروط والمستندات الواردة بالبند السابق .

❖ على الشركة مقدمة العطاء في المناقصة أن تلتزم بتحديد السعر على أساس المواصفات المحددة في كراسة الشروط والمواصفات من المستشفيات وأن تكتب الأسعار بالحبر ( المداد ) بالجنبيه المصري بالأرقام والحروف باللغة العربية وأن تكون مؤرخه وموقعه من مقدم العطاء علماً بأن السعر الذي سوف يعتمد هو المذكور بالتفقيط فقط .

❖ لن يلتفت إلى أي من العطاءات المقدمة والتي يكون بها كشط أو محو أو تصحيح سواء في العروض الفنية أو المالية أو الغير متضمنة المستندات الواردة بالقرار رقم ١٣٣ لسنة ٢٠١٨ م .

❖ إذا رغب مقدم العطاء في وضع شروط أو تعديلات خاصة لابد من أن يوضحها في مستند يرفق بعطائه يتم تقديم العطاء مع كراسة الشروط الخاصة بالمناقصة من المستشفيات ولا يجوز نزع أية أوراق من كراسة الشروط ويجب تسليمه تسليمياً كاملاً بعد ختمه بأختام الشركة بما يفيد الإطلاع عليها والموافقه على ما جاء بها من شروط ومواصفات ويسبب عدم المناقصة أي عطاء يخالف ذلك .

❖ على مقدم العطاء عمل المعاينه الكامله والنافيه لكل جهاله لكافة المواقع الوارده في كراسة الشروط في المواعيد الرسميه للعمل ، ووضع خطة عمل مقايسة توزيعية للأفراد على المواقع معتمده بخاتم الشركة ويعتمد من إدارة المستشفيات مع العرض الفني .

❖ الشروط والمواصفات الوارده بكراسة الشروط والتي تخص الشركة وإدارتها ومواصفات الأفراد والضباط والمشرفين المطلوبين للأمن والأعمال المطلوبه من الشركة وكافة التزامات الشركة قبل المستشفيات تعتبر جزء لا يتجزأ من شروط المناقصة ومكملان ومتممان لأوراقها وفي حالة عدم الإلتزام بالشروط والمواصفات يحق لإدارة المستشفيات (إنهاء التعاقد الفوري ) دون أى التزام منها ، مع التنفيذ على حساب الشركة أحيان الترسمية على شركة أخرى .

❖ يقر مقدم العطاء بأنه مستوفي كافة الشروط القانونية بأملياته للتعاقد وبأنه لم تصدر عليه أو على الشركة محل التعاقد أو أي من أفرادها أي أحكام تمنع الشرف أو النزاهه ويقر بأن كل البيانات التي قام بتدوينها

*(Handwritten signatures and stamps at the bottom of the page)*

وتقديمها مع العطاء صحيحة وسليمة وعلى مسؤوليته الخاصة وفي حالة ثبوت غير ذلك يتحمل مسؤوليته قانوناً .

❖ أن تكون الشركة حاصلة على تصريح سارى العمل به لممارسة النشاط في مجال الأمن ( المنشآت - الأفراد ) من الجهات الأمنية الرسمية .

❖ مدة التعاقد لكل الأعمال المطلوبة هي عام واحد من تاريخ استلام أمر الشغل .

❖ سداد التزامات إدارة المستشفيات المركزية للشركة يكون بعد قيام الشركة بالأعمال المكلف بها وذلك بعد

تقديم المستند الذى يفيد ذلك من المستشفيات على أن يكون موقعاً من إدارة المستشفيات على أداء الأعمال

على أكمل وجه ويشترط وجود تقييم شهري لكل العاملين من الشركة موقع عليه من قبل مراقب كل مستشفى

ومدير كل مبنى على حده ومعتمد من المدير التنفيذي للمستشفيات .

❖ تلتزم الشركة بالعمل في أيام العمل الرسمية وكذلك أيام العطلات والإجازات الرسمية للدولة بكامل عددها مع

الرقابة المشددة على الزيارة أثناء الدخول والخروج ، وفي حالة مخالفة ذلك يخصم ١٠ % من قيمة البطالة

الشهرية للشركة ، على أن تثبت هذه المخالفة بحضور إثبات حالة رسمي ومعتمد من مشرف الشركة ومدير

المبنى أو القسم .

❖ لإدارة المستشفيات الحق في تكليف أفراد أو لجان لمتابعة تقييم أعمال الشركة في جميع المواقع التى تم

ذكرها في كراسة الشروط والمواصفات وفي حالة الإهمال أو الإخلال بالتزامات الشركة أو الشروط

والمواصفات المطلوبة يحق لإدارة المستشفيات إنهاء العقد فوراً دون أى التزام من المستشفيات ، مع

التنفيذ على حساب الشركة الحالية لحين الترسية طرح العملية والترسية على شركة أخرى .

❖ من حق المستشفيات محاسبة أفراد الشركة عن كافة المخالفات التى تقع منهم وذلك بالتضامن مع الشركة مع

إعطاء إدارة المستشفيات الحق في إلزام الشركة بتغيير الأفراد المخالفين بموجب محضر إثبات حالة رسمي

على أن تتحمل الشركة كافة الغرامات أو التعويضات التى تقع على المستشفيات بسبب تصرفات أفراد الأمن

لمخالفة للتعليمات ( المتبوع يتحمل أعمال تابعه ) .

❖ في حالة تقاعس الشركة عن حفظ الأمن والنظام أو حدوث مخالفات من أفراد الأمن أو عدم تنفيذ تعليمات

المستشفيات بكل دقة يتم توقيع غرامه بالنسب والحدود المقررة بأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨

ولانتهه التنفيذية من قيمة المبلغ المستحق شهرياً وفي حالة الإهمال أو الإخلال الجسيم بالأمن يحق

للمستشفيات إنهاء التعاقد فوراً دون أى التزامات من المستشفيات ، مع التنفيذ على حساب الشركة الحالية

لحين الترسية على شركة أخرى .

❖ الحفاظ على الطرق والممرات خالية لمرور سيارات الإطفاء وتتحمل الشركة المسؤولية القانونية والمادية

المتربة على أي إخلال بهذا الشرط .

❖ التزام الشركة بتوفير وسائل الحماية والوقاية الشخصية للعاملين بها والالتزام العاملين بإرتداء هذه الواقيات

والزى الرسمي للشركة ومراقبة ذلك ، وفي حالة عدم التوفير لتلك المستلزمات تتحمل الشركة تكلفة هذه

المستلزمات والزى الرسمي للشركة .

❖ تنطبق غرامة قيمتها خصم ٣ أيام من قيمة مرتب الفرد والمشرّف بعدد المسؤولين بالواقعة إذا كانت للمرة الأولى ، وإذا تكررت للمرة الثانية يتم خصم ١٠ أيام من قيمة مرتب الفرد والمشرّف بعدد المسؤولين بالواقعة ، وفي حالة تكرار المخالفة للمرة الثالثة يخصم كامل قيمة المرتب مرتب الفرد والمشرّف المسؤولين عن الواقعة مع التزام الشركة بتغيير الفرد والمشرّف ، مع خصم قيمة ٥% من قيمة المعدّلية الشهرية للشركة ،

❖ الالتزام بعدم التدخين أثناء العمل ، وفي حالة عدم الالتزام يتم تطبيق العقوبة الموضحة في بند الغرامات .  
❖ تلتزم الشركة بالمسؤولية الكاملة بالتعامل مع نقطة الشرطة بالمستشفيات و قسم الشرطة بالتوقيع كممثل للمنشأة على المحاضر الخاصة بحالات التعدي على فريق العمل بالمستشفيات ( أطباء و تمريض و عاملين ) أو التعدي على المنشأة أو ضبط حالات سرقة و ما شابه ذلك .

❖ يتم إنزال جميع المرافقين المتواجدين بجميع مباني المستشفيات و ذلك بالفترة الصباحية .  
❖ يتم تسليم الورديات للأمن كل ١٢ ساعة ، الوردية الأولى من ٧ ص إلى ٧ م و الوردية الثانية من الساعة ٧ م إلى ٧ ص

### ❖ يحق للمستشفيات :

- ١ . استبعاد أي فرد نتيجة قيامه بتصرفات لا تقاس مع السلوك والآداب العامة بعد إخطار مدير الموقع كتابياً
- ٢ . توزيع أفراد الأمن على المواقع و القطاعات و المحطات و المخازن التابعة للمستشفيات حسب الاحتياجات و رؤية العمل
- ٣ . يحق للمستشفيات توقيع الغرامات التالية في حالة الإخلال بالالتزامات المقررة بالعقد وهي :
  - خصم أجر اليوم + ٥٠% من أجر اليوم في حالة غياب مدير الموقع .
  - خصم أجر اليوم + ٥٠% من أجر اليوم في حالة غياب مشرف الوردية .
  - خصم أجر اليوم + ٥٠% من أجر اليوم في حالة غياب فرد الأمن يوم / وردية .
  - خصم ١٠٠ جنيه في حالة عدم ارتداء الزي المميز للشركة يوم / وردية .
  - في حالة ترك الفرد مكان عمله بدون إذن يخصم ثلاثة أيام من الأجر .
  - في حالة ترك المشرف مكان عمله بدون إذن يخصم ثلاثة أيام من الأجر .
  - يتم خصم ٢٠٠ جنيه عن كل مotosيكل أو تروسىكل أو توكتوك أو سيارة بدون ملصق في حالة تواجده بساحات المستشفيات

- يتم خصم مبلغ ١٠٠ جنيه غرامة التدخين داخل المستشفيات
- يتم خصم أجر يوم + ٥٠% من الأجر اليومي في حالة تلقي أموال مقابل تقديم و تسهيل خدمات طبية داخل المستشفيات .
- خصم أجر ثلاثة أيام من الأجر اليومي لفرد الأمن و مشرف الأمن في حالة الإهمال أو التقاعس عن العمل أثناء تأدية واجبه الوظيفي
- في حالة عدم الالتزام بنظام الزيارة الذي يتم وضع تعليماته من قبل إدارة المستشفيات والسماح للزوار بالدخول في غير أوقات الزيارة المحددة يتم توقيع غرامه ١٥٠ جنيهات عن كل زائر مخالف و كذلك اقتراض الزوار و المرافقين داخل ساحات المستشفيات ويتم خصمها عند صرف الفاتورة الشهرية للشركة وبعد ورودها بالتقرير من المدير الإداري بالقطاع واللجنة المشكلة للإشراف على الشركة .

٧

في ١٠/١٠/٢٠٢٠

## ❖ المواصفات الخاصة بأفراد الأمن :

- الأفراد من الحاصلين على المؤهلات العليا والمتوسطة أو ما فوقها و المشرفين و مديري المواقع من المؤهلات العليا فقط .
- يتم تسجيل الأفراد وبياناتهم لدى الشركة مع تقديم كشوفات بأسماء الأفراد والمشرفين لإدارة المستشفيات موثقة ومعتمدة بخاتم الشركة عبارة عن خمس نسخ بما يضمن للشركة والجهات الأمنية المختلفة سرعة الاستدلال عليهم عند حدوث أى حادث مخالف ويتم تسليم ملف لكل فرد عامل بالشركة للمستشفيات قبل تسليم الشركة العمل بالمستشفيات في حالة عدم وجود ملف مكتمل لأي فرد لا يحق له العمل بالمستشفيات .
- يتم إجراء الفحص الطبي والاجتماعي والثقافي والنفس والشخصي لاختيار أفضل العناصر بعد صحيفة الحالة الجنائية والتأكد من إنطباق المعايير الأمنية عليهم من أمته ونزاهه بواسطة لجنة من المستشفيات ولها الحق في قبول أو رفض من لا تراه صالحاً للعمل لديها ولها الحق في استبعاد من تراه غير كفء من الأفراد المعيّنين والمكانين من الشركة وذلك بمعرفة لجنة تشكل بمعرفة ا.د / المدير التنفيذي وخطى مسنوية اللجنة .
- الأفراد مصري من أيوين مصريين .
- لا يقل سن الأفراد عن ٢١ سنة ولا يزيد عن ٤٥ سنة .
- تقديم جميع الأوراق و ملفات أفراد الأمن و مشرفين ومديري المواقع في موعد أقصاه شهر من تاريخ التعيين .
- كل عامل ملزم باحضار ملفه به الأوراق التالية :-
  - ١- صورة بطلانه شخصية سارية .
  - ٢- شهادة ميلاد كميونتر اصل .
  - ٣- الموقعة من التجنيد .
  - ٤- شهادة صحية .
  - ٥- شهادة حسن سيرة وسلوك .
  - ٦- صحيفة الأحوال الجنائية .
  - ٧- تحليل المخدرات من معمل موثوق به .
  - ( وبفضل مستشفيات جامعة الزقازيق لجهه حكومية بمعرفة الشركة )
  - ٨- تحليل فيروسات التهاب كبدى C - BB وايدز .
  - ٩- شهادة المؤهل .
  - ١٠- شهادة من التأمينات الإجتماعية .
- لا يكون قد سبق على أي من الأفراد بعقوبة جنائية من أي نوع .
- تقوم اللجنة المتلفة من قبل السلطة المختصة لمقابله الأفراد لكل واحد على حدى وتحديد صلاحية قبوله من عدمه يحق للمستشفيات طلب إعادة التحليل والفحوصات في أى وقت أثناء عمل الفرد الذى تم قبوله للعمل داخل المنظومة .
- وفي حالة تبين أى خلل يعوق عمله يحق للإدارة إلزام الشركة فصل العامل والشركة ملزمة بتوفير الأفراد المناسبين لضمان استمرار منظومة العمل .
- في حالة حدوث نراك العمل فاجئه لاكثر من ثلاثة افراد مما قد يؤدي الى الاضرار بالمستشفيات الشركة ملزمة بتوفير البديل الكامل في وقته مباشرة والا الزمت الشركة بمسداد قيمة المناقصة كاملة والاضرار التي تقع على المستشفى .

❖ جميع الأفراد يتمتعون بحسن المظهر واللياقة البدنية والذهنية العالية التي تمكنهم من التصرف حيال كافة المواقف بما يتلاءم معها .

❖ تلتزم الشركة سداد التأمينات المستحقة على أفراد الأمن التابعين لها .

❖ للأفراد القدرة على استخدام الآتي : ( العصا المطاطية - اللاسلكي - الدفاع عن النفس بدون سلاح ) .

❖ يحق للمستشفيات اجراء تحاليل مخدرات على ايا من أفراد الشركة في أي توقيت وفي حالة وجود مخالفة للمستشفيات اتخاذ ما تراه مناسباً ضد الشركة .

❖ القدرة على القيام بأعمال إنقاذ الأفراد والإخلاء الإداري وإطفاء الحرائق بالموقع .

❖ توفر الشركة أجهزة اللاسلكي للمشرفين ومديرين المواقع اللازمة للسيطرة على أعمال الشغب والسطو .

### ❖ المواصفات الخاصة بمديري المواقع ومشرفين الأمن :

• توافر شهادة خبرة لمدة ثلاث سنوات لمدير الشركة .

• كافة شروط الأفراد السابقه + تأمين + خلفية عسكرية .

• خبره سابقه في مجال الأمن .

• المظهر المناسب كشرط أساسي قبل التعيين .

• تدريب شامل من قبل الشركة قبل التعيين على أعمال العلاقات العامة واستقبال الزائرين .

• تدريب على أعمال الحماية المدنية والإخلاء في حالة الطوارئ من قبل وزارة الداخلية - إدارة الحماية المدنية

### ❖ زى الأفراد الخاص بالشركة :

١ - عدم ارتداء زى مماثل أو شبيه لزي العاملين بوزارتي الدفاع والداخلية .

٢ - يرتدى الضباط والأفراد بالشركة زى موحد خاص بهم وعليه شعار الشركة وبطاقة تعريف موضح الاسم

بها و اسم الشركة ووظيفة فرد الأمن ويعتمد من المستشفيات صيفاً وشتاءً بعد موافقة المستشفيات على

مواصفات الزي مما يظهرهم في أحسن مظهر .

### ❖ الأعمال التي تقوم بها الشركة :

• تأمين وحراسة وحفظ الأمن بكافة المواقع على مدار ٢٤ ساعة لكافة الجوايات والعنايات والأسوار الخارجية وكافة الأماكن المنصوص عليها في كراسة الشروط .

• تنفيذ التعليمات الصادرة من المستشفيات المستديمه والطوارئ للمواقع والمباني .

• السيطرة على مداخل ومخارج وحماية الأسوار من الزائرين أو المتسلسلين .

• تسجيل حركة المنوبين والزائرين في الدفاتر المخصصة لذلك ومنع دخول الأفراد داخل المباني دون الحصول على تصاريح .

• تسجيل حركة الأجهزة والمستلزمات في الدفاتر المخصصة لذلك بناءً على تعليمات المستشفيات .

• السيطرة على حركة السيارات وتنظيمها أثناء دخولها وخروجها بناءً على تعليمات المستشفيات .

• إبلاغ إدارة المستشفيات عن الأحداث التي تسبب للموقع مع جمع أكبر قدر من المعلومات عن الحدث وتقدمه

المسؤولين فوراً

- عمل مسح شامل للمبنى بعد انتهاء مواعيد الزيارة والتأكد من خلوه من الزائرين بناءً على تعليمات المستشفيات
- تفتيش كل ما يشتبه فيه أثناء الدخول أو الخروج أو بناءً على تعليمات المستشفيات وطلب تصاريح خروج كافة المهمات والأجهزة والمستلزمات .
- عدم التدخل في أعمال المستشفيات الفنية والإدارية إلا بناءً على تعليمات المستشفيات .
- تسجيل الاسم والرقم القومي لكل شخص يدخل المستشفى وساعته دخول وخروجه وملاحظته أي متعلقات معه أثناء الدخول والخروج في دفتر المعد لذلك تحت إشراف مراقب ومعاون المستشفى .
- يمنع منعاً باتاً دخول الموتوسيكلات والتزوسيكلك و الدراجات و السيارات بدون ملصق أو تواجدتها في ساحات المستشفيات وفي حالة وجوده يتم توقيع غرامة ٢٠٠ جنيه على الواحدة منها .
- التفتيش المستمر على عدم التدخين أو استخدام سخانات الكاتيل الكهربائية داخل المستشفيات.

### ❖ التزامات الشركة :

- تلتزم الشركة بالأعداد المحددة طبقاً لكراسة الشروط في جميع أوقات سريان العقد .
- تلتزم الشركة بالزى الخاص طبقاً للنوع المتعاقد عليه بناءً على تعليمات المستشفيات ومعلن على الزى اسم ولوجو الشركة .
- تلتزم الشركة بتغيير أي فرد تعترض عليه المستشفيات خلال ٤٨ ساعة .
- تلتزم الشركة بالتأمينات الإجتماعية والصحية لكافة الأفراد بحيث لا يمثل أي أعباء مادية أو إدارية على عاتق المستشفيات ، وإحضار ما يفيد ذلك .
- تلتزم الشركة بالإبلاغ الفوري للجهات الأمنية ( نجده - إطفاء - مفرقات ) عند حدوث أي حدث يستدعي ذلك وتحديد نوع الجسم المشتبه به .
- تلتزم الشركة مقدمة العطاء أن يكون لديها أجهزة لاسلكية ذات ترددات خاصة بها وأسلحه نارية صوت مرخصة وعصا كهربائية وأدوات الردع وبيان ذلك في العطاء المقدم منهم على أن توفر للإدارة جهاز لاسلكي للتواصل مع الشركة ، وأن يكون مرخص باستخدامها من الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات وإحضار شهادة بذلك .
- تلتزم الشركة بتوفير ( محمول - لاسلكي ) وتكون مرخصة للأفراد لسهولة الاتصال والاستدعاء .
- تلتزم الشركة بنظام محدد للمرور على الأفراد بصفه دوريه للتأكد من التزامهم والقيام بواجباتهم على أكمل وجه ٢٤ ساعة يومياً وذلك لمتابعة الأفراد لتنفيذ خطة العمل وكذلك متابعة حركة التسليم والتسلم للأفراد ومراجعة الأفراد .
- تلتزم الشركة بالأمن والحراسة في الأعياد والأجازات الرسمية بنفس الكيفية والتوعية في الايام العادية
- تلتزم الشركة بتوفير الدفاتر المده لذلك التسجيل ( أحداث - أحوال - خدمات - متابعة خدمية ) .
- تلتزم الشركة بترتيب نظام مراكز القيادة والسيطره من الضباط والمشرفين .
- الإلتزام بكافة الإجراءات الاحترازية والإلتزام بقوانين السلامة والصحة المهنية .
- سرية المعلومات والبيانات والوثائق الخاصة بالمستشفيات .

• إرسال التغيرات التي تطرأ على الشركة خلال ١٥ يوم .

• تلتزم الشركة بتقديم كشوف بأسماء العاملين و عمل مقابلة قبل استلام العمل

### ❖ مهام مراكز القيادة والسيطرة :

• تنفيذ خطة الأمن والحراسه طبقاً لتعليمات المستشفيات .

• التأكد من تلقين الأفراد لمهامهم وواجباتهم المسندة إليهم طبقاً لتعليمات المستشفيات .

• التأكد من إرتداء الأفراد الزي الخاص بالشركة طبقاً لتعليمات المستشفيات .

• التأكد من تواجد الأفراد بنقط الحراسه والتأكد من اليقظه التامه طبقاً لتعليمات المستشفيات .

• المرور المستمر على المستشفيات والتأكد من عدم وجود مخالفات أمنية .

• أماكن ونقاط الحراسه المطلوب تأمينها بمستشفيات جامعة الزقازيق .

### ❖ أماكن نقاط التفقيش والحراسه وتوزيع أفراد الأمن بجميع المواقع التابعة لمستشفيات

### جامعة الزقازيق ومنها قطاع الجواث و الطوارئ وقطاع السلام ومستشفى العاشر من

### رمضان مثل :

|   |                          |    |                                         |
|---|--------------------------|----|-----------------------------------------|
| ١ | مستشفى الجواث والاستقبال | ٩  | مستشفى النساء والولاده                  |
| ٢ | العيادات الخارجيه        | ١٠ | مستشفى القلب والصدر والأورام            |
| ٣ | مستشفى الأطفال           | ١١ | مستشفى العيون                           |
| ٤ | مستشفى العلاج الإقتصادى  | ١٢ | البوارج الخارجيه للمستشفيات             |
| ٥ | مبنى الإدارة المركزية    | ١٣ | الأسوار الداخليه والخارجيه              |
| ٦ | الساحات الداخليه         | ١٤ | مستشفى الطوارئ بشويك بسطة               |
| ٧ | مستشفى الباطنه العامه    | ١٥ | مستشفى العاشر من رمضان                  |
| ٨ | مستشفى الجراحه           | ١٦ | مخزن الكهنة التابع للمستشفيات (الهانجر) |

*(Handwritten signatures and stamps at the bottom of the page)*

❖ إجمالي أفراد الأمن والحراسة :

أولاً: علي الشركة الالتزام بنظام ورديات عدد ( ١٢ ) ساعة للوردية الواحدة في اليوم الواحد ، من ٧ ص الي ٧ م والعكس.

ثانياً: إشراف عام على مدار الوردية اليومية للقطاعات ( مؤهل عالي ) .

ثالثاً: مشرف مقيم لكل مبنى لكل ورديه للقطاعات (مؤهل عالي).

رابعاً: أفراد أمن مدربين ذات مواصفات طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات على ان يتم التوزيع على جميع المباني والمواقع التابعة للمستشفيات طبقاً لتوجيهات إدارة المستشفيات والإلتزام بجميع التعليمات .

| م | المستشفيات                     | أفراد الأمن | مشرف | مدير | إجمالي |
|---|--------------------------------|-------------|------|------|--------|
| ١ | قطاعي الحوادث                  | ١٠٠         | ١٥   | ١    | ١١٦    |
| ٢ | قطاعي السلام                   | ٥٠          | ٦    | ١    | ٥٧     |
| ٣ | مستشفى العاشر من رمضان الجامعي | ٦٥          | ٦    | ١    | ٧٢     |
|   | الإجمالي                       | ٢١٥         | ٢٧   | ٣    | ٢٤٥    |

Handwritten signatures and stamps on a document. The signatures are in Urdu script. There are several stamps, including a circular one with the text 'مکتبہ اسلامیہ' (Maktaba-e-Islamiyyah) and a rectangular one with the text 'مکتبہ اسلامیہ' (Maktaba-e-Islamiyyah). The document is dated 10/10/1953.

## العقد النموذجي لتقديم خدمة

### ملاحظات هامة

يهدف نمط العقد النموذجي إلى توحيد وتنميط البنود الأساسية للعقود التي تبرمها الجهات الإدارية بما يتحقق معه تيسير العمل التنفيذي وسرعة إنجازه وتبسيط الإجراءات للعاملين بالجهات الإدارية والمتعاقدين معها.

يتضمن نمط العقد النموذجي البنود الأساسية التي تتفق وأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتهما، ويتعين الالتزام بها، وإذا تراءى للجهة الإدارية إجراء تعديل أو تغيير في أي من تلك البنود فيتعين عليها حينئذ الرجوع إلى الأصل العام وهو عرض نمط العقد محل التعديل أو التغيير على جهة الفتوى المختصة لمراجعته استقلاً.

كما يتضمن نمط العقد النموذجي في البند الثاني منه إشارة إلى الملاحق المرفقة والخاصة بالاشتراطات المرتبطة بطبيعة العملية محل التعاقد والتي يجب ألا تتعارض بأي شكل مع أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة المشار إليه ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، ويجب على الجهة الإدارية استيفاءها وفقاً لما تضمنته من متطلبات واشتراطات بكراسة الشروط والمواصفات للعملية محل التعاقد.

على السلطة المختصة بالجهة الإدارية ومن خلال إدارة التعاقدات/إدارة الشؤون القانونية/المستشارين القانونيين، إضافة ما يرى من شروط أو قيود خاصة وفقاً لطبيعة العملية محل التعاقد، وبما لا يتعارض مع أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة المشار إليه ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، وبما يكفل ضمان تحقيق المتطلبات الفنية للجهة، واستئداء كافة حقوق الدولة المالية، وتقوية مركزها القانوني حال الطعن على العقد قضائياً.

تضمن نمط العقد النموذجي فراغات (.....) يتعين استيفاءها، وكذا اختيارات (□) يتعين تحديد المناسب منها، وذلك وفقاً لما اتخذته الجهة الإدارية من إجراءات وما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات للعملية محل التعاقد.

النسخة المرفقة هي الإصدار الأول حيث يعتبر نمط العقد النموذجي وثيقة حية قابلة للتحديث والتطوير، وفقاً لمستجدات العمل، على أن يصدر بذلك منشور عام وزارة المالية بناءً على ما تعرضه الهيئة العامة للخدمات الحكومية، ويوصى بمراجعة الموقع الإلكتروني لبوابة التعاقدات العامة بشكل دوري لتحصيل النسخة المحدثة حال إصدارها.

### الملاحق:

عرف قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بالمادة (١) منه الخدمات بأنها ما يكون التعاقد فيها على أساس أداء عمل مادي يمكن توصيفه، ومن ذلك: الصيانة، الأمن، النظافة، رسم الخرائط، التصوير بالأقمار الصناعية، تطوير البرمجيات، وخدمات النقل.

## محتويات إسطم العقد

|                            |                        |
|----------------------------|------------------------|
| تمهيد                      | البند الأول            |
| ملاحق العقد                | البند الثانى           |
| موضوع العقد                | البند الثالث           |
| قيمة العقد                 | البند الرابع           |
| مدة العقد                  | البند الخامس           |
| التأمين النهائى            | البند السادس           |
| الدفعه المقدمه             | البند السابع           |
| موقع تنفيذ العقد           | البند الثامن           |
| تنفيذ الالتزامات التعاقدية | البند التاسع           |
| تعارض المصالح              | البند العاشر           |
| مخرجات العقد               | البند الحادى عشر       |
| الضمان                     | البند الثانى عشر       |
| متابعة تنفيذ العقد         | البند الثالث عشر       |
| سداد المستحقات             | البند الرابع عشر       |
| تعديل العقد                | البند الخامس عشر       |
| الملكية الفكرية            | البند السادس عشر       |
| التعاقد من الباطن          | البند السابع عشر       |
| مسئول إدارة العقد          | البند الثامن عشر       |
| مسئولية المخالفة           | البند التاسع عشر       |
| المعاينة النافية للجهالة   | البند العشرون          |
| التأخير فى تنفيذ العقد     | البند الحادى والعشرون  |
| حظر التنازل عن العقد       | البند الثانى والعشرون  |
| الأحكام القضائية           | البند الثالث والعشرون  |
| سرية المعلومات             | البند الرابع والعشرون  |
| الضرائب والرسوم            | البند الخامس والعشرون  |
| الالتزام ببنود العقد       | البند السادس والعشرون  |
| الإخلال بالعقد             | البند السابع والعشرون  |
| فسخ العقد                  | البند الثامن والعشرون  |
| القانون الحاكم للعقد       | البند التاسع والعشرون  |
| فض المنازعات               | البند الثلاثون         |
| تقييم أداء المتعاقد        | البند الحادى والثلاثون |
| عنوان طرفى العقد           | البند الثانى والثلاثون |
| النسخ                      | البند الثالث والثلاثون |

## مادة العقد النموذجي لتقديم خدمة

أنه في يوم ..... الموافق ..... تم إبرام هذا العقد بين كل من:

**أولاً:** ..... (١) ..... ومقرها ..... (٧) ..... بصفتها المتعاقد، وهي الجهة المعنية المستفيدة من عملية ..... (٢) .....، ويمثلها قانوناً في التوقيع على هذا العقد بصفته ..... (٤) .....

(إذا كان هناك موضوع لتوقيع العقد، تستكمل البيانات التالية)

ويقوض عنه في التوقيع على هذا العقد ( ☐ السيد / ☐ السيدة ) ..... بصفته/بصفته الوظيفية ..... بموجب التفويض الصادر بالقرار رقم ..... الصادر في .....

### (طرف أول)

(إذا كان الطرف الثاني شخصاً اعتباري، تستكمل البيانات التالية)

**ثانياً:** ..... الكائن مقرها ..... وشكلها القانوني ..... والمُصنفة ..... ومسجلة بسجل ..... برقم ..... ورقمها التأميني ..... بدلالة ضريبية رقم ..... تليفون رقم ..... فاكس رقم ..... بريد إلكتروني .....، ويمثلها ( ☐ السيد / ☐ السيدة ) ..... بطاقة رقم قومي .....، بصفتها/بصفته .....، بصفته/بصفته الوظيفية .....، ويمثلها ( ☐ السيد / ☐ السيدة ) .....، بطاقة ضريبية رقم .....، تليفون رقم .....، فاكس رقم .....، بريد إلكتروني .....، وبصفتها/بصفته .....، بصفتها/بصفته الوظيفية .....

(إذا كان الطرف الثاني شخصاً طبيعي، تستكمل البيانات التالية)

**ثانياً:** ( ☐ السيد / ☐ السيدة ) ..... وشهرته/شهرتها ..... بطاقة رقم قومي / ..... مقيم/مقيمة بـ ..... تليفون ..... فاكس ..... بريد إلكتروني ..... بطاقة ضريبية ..... والمسجل بنقابة ..... بغضوية رقم .....

### (طرف ثان)

#### تمهيد

حيث أن الطرف الأول أبدى رغبته في التعاقد على تقديم خدمة ..... (٥) .....، وذلك بغرض .....، وعلى ضوء الدراسة التحليلية والجدوى الاقتصادية ووفقاً لما تم تخصيصه من اعتمادات مالية، وحيث أبدى الطرف الثاني استعداده للقيام بذلك وإتمامه وفقاً للشروط والمواصفات وأية متطلبات أخرى وكما هو منصوص عليه بكراسة الشروط والمواصفات و( ☐ العطاء / ☐ العرض) المقدم منه، والذي قبله الطرف الأول.

وفي ضوء اعتماد ☐ السلطة المختصة ..... (٦) / ..... المقوض عنه ..... (٧) ... بالقرار رقم .... الصادر في ....) لإجراءات طرح العملية رقم .... بتاريخ .... وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٨٦ ولاحقة التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتها، و( ☐ الإعلان / ☐ الدعوة / ☐ طلب عرض السعر) وكراسة الشروط والمواصفات المنشورة على بوابة التعاقدات العامة بتاريخ ..... بشأن ( ☐ المناقصة ( ☐ العامة / ☐ المحدودة / ☐ المحلية / ذات المرحلتين ) ☐ الممارسة ( ☐ العامة / ☐ المحدودة ) ☐ الاتفاق المباشر (٩) رقم (.... لسنة ....) للتعاقد على ..... (١٠) .....

١- أدخل اسم الجهة الإدارية المتعاقدة.

٢- أدخل عنوان الجهة الإدارية المتعاقدة تفصيلاً والذي سيتم توجيه المراسلات والمكاتبات عليه.

٣- أدخل اسم العملية كما ورد بالإعلان/الدعوة/طلب عرض السعر، وبكراسة الشروط والمواصفات.

٤- أدخل صفة السلطة المختصة.

٥- أدخل وصف الخدمات محل التعاقد.

٦- أدخل اسم السلطة المختصة وصفته الوظيفية.

٧- أدخل اسم المفوض عن السلطة المختصة وصفته الوظيفية.

٨- اختيار طريق التعاقد الذي تم اتباعه لطرح العملية.

٩- لا يجوز للمنطقة المختصة التفويض في التعاقد بطريق الاتفاق المباشر وذلك طبقاً لحكم المادة (٦٣) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.

١٠- أدخل اسم البعثة كما ورد بالإعلان/الدعوة/طلب عرض السعر، وبكراسة الشروط والمواصفات.

■ ووفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بموضوع هذا العقد، وما أوصت به ( ) لجنة البت في المناقصة/الممارسة/ ( ) لجنة الاتفاق المباشر) بجلستها المعقودة يوم ..... الموافق ..... من قبول ( ) العطاء/ ( ) العرض) المقدم من الطرف الثاني بمبلغ (.....) (فقط مقداره .....)، والذي تمت الترسية عليه، باعتباره ( ) الأفضل شروطاً والأقل سعراً/ ( ) الذي تم ترجيحه بنظام النقاط) ومطابقته للشروط والمواصفات الفنية واعتماد السلطة المختصة لتوصية اللجنة بتاريخ .....

■ وبعد أن أقر الطرفان بأهليتهما وصفتيهما للتعاقد اتفقا على الآتي

### البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات التي تم التعاقد بناءً عليها و( ) العطاء/ ( ) العرض) المقدم من الطرف الثاني والمقبول من الطرف الأول ، وكافة المكاتبات والمستندات المتبادلة بين الطرفين ومحاضر ( ) لجنة البت في المناقصة/الممارسة/ ( ) لجنة الاتفاق المباشر) رقم ( ... لسنة ..)، وأمر الاسناد المؤرخ ...../...../..... جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتماً ومكماً لأحكامه.

### البند الثاني (١)

تعتبر الملاحق التالية والمرفقة بهذا العقد جزءاً لا يتجزأ منه: (١)

ملحق (١): وصف موضوع العقد.

ملحق (٢): الاشتراطات الخاصة.

ملحق (٣): التزامات طرفي التعاقد.

### البند الثالث

أقر الطرف الثاني بأن الغرض من هذا العقد هو تقديم خدمة ..... (١٢) بما يشمل ذلك من توفير العناصر اللازمة، ووفقاً للمواصفات الفنية والمتطلبات والاشتراطات الواردة بكراسة الشروط ويلتزم بالتعاون والتنسيق مع الطرف الأول لتحقيق هذا الغرض.

ويتعين على الطرف الثاني مراعاة كافة القوانين واللوائح والتطبيقات والقواعد المعمول بها ذات الصلة بالخدمة محل التعاقد، سواء كانت سابقة أو لاحقة على إبرام العقد.

### البند الرابع

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ محل هذا العقد وفقاً للممارسات الجيدة وأفضل المعايير المتعارف عليها وطبقاً للمواصفات الفنية والمتطلبات والاشتراطات الواردة بكراسة الشروط وأن يقدم للطرف الأول الخدمة محل هذا العقد لمدة ..... (١٤) نظير مقابل ..... (١٥) مقداره ..... (فقط ومقداره .....)، وبقيمة إجمالية مقدارها ..... (فقط ومقداره .....). (١٦) شاملة كافة الضرائب والرسوم والتكاليف والنفقات ذات الصلة.

### البند الخامس

وفقاً لكراسة الشروط والمواصفات التي تم التعاقد بناءً عليها، تكون مدة تقديم الخدمة محل هذا العقد (.....) تبدأ من تاريخ . وتنتهي في ....

(إذا كانت شروط الطرح قد أجازت مدد مهة العقد يكون البند على النحو التالي وتستكمل البيانات المطلوبة فيه)

١١- إذا لم يستخدم أي من هذه الملاحق نضاف عبارة (غير مستخدم) ترون كل ملحق وعلى الصفحة المرفقة التي تحمل عنوان الملحق.

١٢- يجب أن تكون كافة الملحق وفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات، وتعين استيفاءها من قبل الجهة الإدارية المتعاقدة، وإرفاقها بالعقد.

١٣- أدخل وصف للخدمات محل التعاقد.

١٤- أدخل مدة التعاقد الأصلية.

١٥- أدخل المدة المحددة لسداد قيمة التعاقد (شهري/سنوي/ربع سنوي، أو غير ذلك).

١٦- أدخل القيمة الإجمالية للعقد.

يجوز مد مدة هذا العقد بما لا يجاوز الحد الأقصى المحدد لها وفقاً للاشتراطات الواردة بكراسة الشروط والمواصفات وذلك بموجب طلب كتابي يرسل من الطرف الأول للطرف الثاني بخطاب يرسل بخدمة البريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد وذلك قبل انتهاء مدة العقد بـ..... على الأقل.

ويشترط للمد أن تسمح شروط الطرح بذلك، وأن يكون الطرف الثاني قد أوفى بجميع التزاماته المترتبة على العقد وأي تعديل كتابي طرأ على بنوده.

وعلى الطرف الثاني الرد على الطرف الأول خلال مدة لا تجاوز ..... من تاريخ استلامه طلب المد، ويعتبر عدم رده خلال تلك المدة قبولاً منه بمد مدة العقد دون الحاجة إلى إخطار أو إنذار.

### البند السادس

سدد الطرف الثاني مبلغاً إجمالياً مقداره (.....) (فقط ومقداره ..... ) بما يعادل نسبة (٥%) من إجمالي هذا العقد كتأمين نهائي، وذلك من خلال ( ) نظم السداد الإلكترونية المعتمدة من وزارة المالية / ( ) بخطاب الضمان بحساب الطرف

الأول رقم ..... بينك ..... / ( ) خصماً من مستحقاته الصالحة للصرف من عملية أخرى لدى الطرف الأول في الوقت المحدد للسداد / ( ) خصماً من مستحقاته الصالحة للصرف لدى ..... (١٧) ..... بموجب خطابها رقم ..... المؤرخ ..... المقدم في الوقت المحدد للسداد / ( ) حجز من مستحقاته في حالة الاتفاق المباشر) ويظل هذا التأمين سارياً طوال مدة تنفيذ العقد.

### البند السابع (١٨)

قام الطرف الأول بصرف دفعة مقدمة للطرف الثاني من خلال نظم السداد الإلكترونية المعتمدة من وزارة المالية بمبلغ إجمالي مقداره (.....) (فقط ومقداره ..... ) بما يعادل نسبة (.....%) من قيمة التعاقد مقابل خطاب ضمان بنكي معتمد صادر من بنك ..... وغير مقترن بأي قيد أو شرط بالقيمة والعملة ذاتهما.

### البند الثامن

يلتزم الطرف الثاني بتقديم الخدمة محل هذا العقد بـ ..... (٢٠) ..... وعنوانه ..... على أن يتم ذلك خلال مدة ..... (٢١) ..... تبدأ من ( ) اليوم التالي لإخطاره بأمر الاسناد / ( ) ..... (٢٢) .....، ويتعهد بالاستمرار في تنفيذها حتى تمام الانتهاء منها، كما يتعين عليه توفير جميع العناصر اللازمة للتنفيذ في التوقيات المناسبة، وإذا تأخر في بدء تنفيذ التزاماته عن الموعد سالف البيان يكون للطرف الأول الحق في توقيع الجزاءات الواردة بالبند السابع والعشرون من هذا العقد.

(إذا كان تقديم الخدمة محل التعاقد على مراحل، يكون البند على النحو التالي وتستكمل البيانات المطلوبة فيه)

يلتزم الطرف الثاني بتقديم الخدمة محل هذا العقد بـ ..... (٢٣) ..... وعنوانه ..... على أن يتم ذلك خلال مدة ..... (٢٤) ..... تبدأ من ( ) اليوم التالي لإخطاره بأمر الاسناد / ( ) ..... (٢٥) .....، ويتعهد بالاستمرار في تنفيذها حتى تمام الانتهاء منها، كما يتعين عليه توفير جميع العناصر اللازمة للتنفيذ في التوقيات المناسبة، وطبقاً للبرنامج الزمني التالي، وإذا تأخر في بدء تنفيذ التزاماته عن الموعد المحدد بهذا البرنامج يكون للطرف الأول الحق في توقيع الجزاءات الواردة بالبند السابع والعشرون من هذا العقد.

| رقم   | بيان  | التاريخ           | المكان |
|-------|-------|-------------------|--------|
| ..... | ..... | ...../...../..... | .....  |

١٧- أدخل اسم الجهة الإدارية أو الجهات الإدارية الأخرى.

١٨- يستخدم هذا البند في حالة ما إذا كانت قد تضمنت كراسة الشروط والمواصفات صرف دفعة مقدمة.

١٩- أدخل النسبة وفقاً لما ورد بالبنود (٩٢) من النسخة التنفيذية، ومراجعة النسبة المخصصة للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.

٢٠- أدخل مكان تنفيذ العقد.

٢١- أدخل مدة توفير محل العقد طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.

٢٢- أدخل تاريخ بداية توفير محل العقد طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.

٢٣- أدخل مكان تنفيذ العقد.

٢٤- أدخل مدة توفير محل العقد طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.

٢٥- أدخل تاريخ بداية توفير محل العقد طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.

|       |                   |       |       |
|-------|-------------------|-------|-------|
| ..... | ...../...../..... | ..... | ..... |
|-------|-------------------|-------|-------|

### البند التاسع

يجب على الطرف الثاني أن يؤدي التزاماته التعاقدية بكل دقة ومهنية وباتباع الممارسات الجيدة وأفضل المعايير المتعارف عليها وخطة العمل المقررة في هذا الشأن، وأن يتبع أحكام القوانين المعمول بها والقواعد والأصول الفنية، وأن يتقيد بالتوجيهات والتعليمات التي يصدرها إليه الطرف الأول أو من يمثله أو من ينوب عنه، ويحافظ على ما يوفره له الطرف الأول لاستخدامه في تنفيذ التزاماته التعاقدية، وأن يلتزم بالنزاهة والشفافية أثناء تنفيذ العقد، كما يلتزم بتجنب تعارض المصالح في المهام التي سينفذها مع مهامه الأخرى، أو سابق تعاملاته مع الطرف الأول أو غيره وطبقاً للاشتراطات والمتطلبات الواردة بكراسة الشروط، ويلتزم بالتعاون والتنسيق مع الطرف الأول لتحقيق الغرض من هذا العقد؛ وأن يراعى الممارسات الإدارية الجيدة وأن يقوم في كل ما له علاقة بهذا العقد بتقديم النصائح الأمنية وأن يدعم في كل وقت ويحمي مصالح الطرف الأول في التعاملات مع غيره.

### البند العاشر

يحظر على الطرف الثاني والعاملين لديه إجراء أي ارتباط مع الغير أو الانخراط سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أي من الأعمال أو الأنشطة التي تتعارض مع تنفيذه لالتزاماته التعاقدية أو الأعمال الموكولة إليه بمقتضى هذا العقد، أو استغلال ما وفره له الطرف الأول لاستخدامه في تنفيذ محل هذا العقد بأي نوع من أنواع الاستغلال أو الاستخدام، وفي حالة مخالفه الطرف الثاني لأي من ذلك فيحق للطرف الأول فسخ العقد.

### البند الحادي عشر

على الطرف الثاني أن يقدم للطرف الأول الخدمة محل هذا العقد وفقاً للشروط والمواصفات المتفق عليها، وأن تكون معبرة ومحقة لمتطلبات الطرف الأول بما في ذلك كافة المخرجات والمعالجات والمقترحات والتوصيات أو غير ذلك مما يقدمه الطرف الثاني للطرف الأول، ويلتزم الطرف الأول بمراجعة واعتماد الأعمال في المواعيد المحددة حال مطابقتها للشروط والمواصفات المتفق عليها وفقاً للتالي: (٢٦)

| م     | بيان المخرج المطلوب من الطرف الثاني |
|-------|-------------------------------------|
| ..... | .....                               |
| ..... | .....                               |

### البند الثاني عشر

يضمن الطرف الثاني الأعمال محل العقد لمدة .... من تاريخ قبول الأعمال واستلامها، وذلك دون الإخلال بمدة الضمان المنصوص عليها في القانون المدني أو أي قانون آخر، ويعتبر الطرف الثاني مسؤولاً عن بقاء جميع الأعمال سليمة أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط التعاقد، فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقوم بإصلاحها أو استبدالها على نفقته، وإذا قصر في إجراء ذلك فللطرف الأول أن يجريه على نفقة الطرف الثاني وتحت مسؤوليته.

### البند الثالث عشر

أقر الطرف الثاني بحق الطرف الأول في أن يقوم بنفسه أو بواسطة أي شخص أو جهة يحددها الطرف الأول في المراجعة أو التفتيش أو التحقق من مستوى تنفيذ الطرف الثاني لالتزاماته التعاقدية في أي وقت دون حاجه إلى إخطار أو إذن مسبق. (٢٧)

وفي حالة اكتشاف مخالفات الطرف الثاني لالتزاماته بحق للطرف الأول توقيع أي من الجزاءات المنصوص عليها في البند السابع والعشرون من هذا العقد.

### البند الرابع عشر

٢٦- أدخل بالجدول المخرجات المطلوبة من الطرف الثاني وفقاً لطبيعة العملية وما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات.  
٢٧- يتعين على السلطة المختصة بالجهة الإدارية إصدار قرار بتكليف من تراه مناسباً من ذوي الخبرة بالجهة الإدارية بإدارة العقد وذلك التزاماً بحكم المادة (٨٧) من اللائحة التنفيذية.

يلتزم الطرف الأول بأن يسند إلكترونياً للطرف الثاني كل ( ☐ شهر / ☐ ثلاثة أشهر / ☐ سنة / ..... (٢٨) ) قيمة ما يستحقه عن الخدمات المؤداة فعلياً خلال مدة لا تتجاوز (٣٠) يوماً تحسب من تاريخ الفحص والقبول والاعتماد، وذلك على حسابه رقم..... بالبنك.....

وفي حالة عدم وفاء الطرف الأول بالمبالغ المستحقة في المواعيد المحددة يلتزم بأن يؤدي للطرف الثاني ما يعادل تكلفة التمويل بقيمة المبلغية عن فترة التأخير وفقاً لسعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي وقت المحاسبة شريطة تقديم الطرف الثاني مستندات رسمية بالمبلغ المطلوب به.

#### البند الخامس عشر

إذا طرأ من المستجدات بعد إبرام العقد ما يوجب تعديل حجم التعاقد يكون للطرف الأول أن يعدل كميات أو حجم العقد بالزيادة أو النقص وبما لا يتجاوز (١٥%) من كمية كل بند بذات الشروط والأسعار دون أن يكون للطرف الثاني الحق في المطالبة بأي تعويض عن ذلك ، ويجب في جميع حالات تعديل العقد الحصول على موافقة السلطة المختصة ، ووجود الاعتماد المالي اللازم ، وأن يصدر التعديل خلال مدة تنفيذ العقد والتي لا يدخل فيها مدة الصنع ، وألا يؤثر ذلك على أولوية التعاقد في ترتيب عطاوة ، وأن تعدل مدة هذا العقد إذا تتطلب الأمر ذلك بالتقدير الذي يتناسب وحجم الزيادة أو النقص وذلك إعمالاً لحكم المادة (٤٦) من القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ المشار إليه.

#### البند السادس عشر

جميع ما ينتج عن هذا العقد والذي قدّمه الطرف الثاني لأجل تنفيذ التزاماته التعاقدية يعد ملكاً خالصاً للطرف الأول بما في ذلك كافة الحقوق بأنواعها المختلفة، ولا يحق للطرف الثاني استخدامه إلا فيما له علاقة بتنفيذ التزاماته التعاقدية، ويتحمل الطرف الثاني جميع الآثار المترتبة على الادعاءات الصادرة عن الآخرين بسبب تعديه على أي حق أو امتياز أو تصميم أو علامة تجارية أو غير ذلك من ادعاءات.

#### البند السابع عشر

يجوز للطرف الثاني أن يعهد ببعض بنود العملية محل التعاقد إلى غيره من الباطن ممن تتضمن عطاوة بياناتهم وخبراتهم وما يسند إليهم من بنود، وتم قبولهم من الطرف الأول ، ويجوز للطرف الثاني أن يقوم بتغيير من أسند إليهم بعض بنود من الباطن إذا وجد مبررات لذلك شريطة أن يكون بذات الكفاءة الفنية والخبرة وأن يوافق عليه الطرف الأول ، ويظل الطرف الثاني دون غيره مسئولاً أمام الطرف الأول عن تنفيذ العقد ، كما يلتزم باطلاع من أسند إليهم بعض بنود العملية من الباطن على ما يخصهم من شروط العقد وذلك التزاماً بحكم المادة ٢٥ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ والمادتين ٥٦، ٥٧ من لائحته التنفيذية.

#### البند الثامن عشر

(٢٩) كلّف الطرف الأول ( ☐ السيد / ☐ السيدة ) بصفته/بصفته الوظيفية ..... بموجب القرار رقم ..... الصادر في ..... مسئولاً/مسئولة عن إدارة هذا العقد.

#### البند التاسع عشر

يسأل الطرف الثاني عن أية مخالفات تقع لأحكام القوانين واللوائح أو عن سلامة محل هذا العقد ولا يجوز له أو الغير الرجوع على الطرف الأول بالتعويض عن أية أضرار تترتب نتيجة عدم سلامته أو غير ذلك. ويلتزم الطرف الثاني على نفقته بإجراء ما يلزم لضمان تنفيذ التزاماته التعاقدية بشكل مستمر وبمعدلات الأداء المتفق عليها.

#### البند العشرون

أقر الطرف الثاني بأنه عاين موقع تنفيذ محل هذا العقد المعاينة التامة النافية للجهالة قانوناً، ومتفهم لظروف التنفيذ ذات الصلة وقبل المخاطر المتصلة بها وأنه قبل تنفيذ التزاماته التعاقدية بهذا الموقع وبحالته الراهنة دون أن يحق له الرجوع على الطرف الأول بالتعويض عن أية أضرار تترتب نتيجة عدم سلامته أو عن تعرض الغير له أو أي عيب خفي أو غير ذلك.

### البند الحادي والعشرون

إذا تأخر الطرف الثاني في تنفيذ هذا العقد عن الميعاد المحدد به لأسباب خارجة عن إرادته يجوز للطرف الأول اعطائه مهنة بما لا يجاوز ..... (٣٠) من المدة الأصلية للتنفيذ دون توقيع مقابل تأخير، وفي حالة تأخره لأسباب راجعه إليه فيوقع عليه مقابل تأخير يحسب من بداية المهلة وفقاً للآتي: ..... (٣١) ولا يخل توقيع مقابل التأخير بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بكامل التعويض المستحق عما أصابه من أضرار بسبب التأخير.

### البند الثاني والعشرون

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ الأعمال محل التعاقد بنفسه وفي المواعيد المحددة وفقاً للمواصفات والشروط المتعاقد علي أساسها ، ولا يجوز له التنازل عن ذلك للغير كلياً أو جزئياً ، ومن ذلك يجوز له أن يتنازل عن المبالغ المستحقة له قبل الطرف الأول لأحد البنوك أو الشركات المالية الغير مصرفية المرخص لها بمزاولة النشاط في جمهورية مصر العربية، ويكتفى في هذه الحالة بتصديق البنك أو الشركة دون الإخلال بمسئولية الطرف الثاني عن تنفيذ العقد وبما يكون للطرف الأول قبله من حقوق ، وفي حالة مخالفة ذلك يحق للطرف الأول فسخ العقد بإرادته المنفردة دون حاجة لاتخاذ أية إجراءات أو إنذار أو تنبيه ، فضلاً عن حقه في اتخاذ كافة الإجراءات المنصوص عليها في قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ وذلك تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١٨٨ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة المشار إليه.

### البند الثالث والعشرون

أقر الطرف الثاني عند توقيعه على هذا العقد بعدم صدور أحكام نهائية ضده في إحدى الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات، أو في جرائم القوالب الضريبية، أو الجرمية.

### البند الرابع والعشرون

يلتزم الطرف الثاني والعاملين لديه بالمحافظة على سرية ومعلوماتية ما يتصلون عليه من بيانات أو مستندات أية كانت طبيعتها تكون متعلقة بالعقد ويتعهد بعدم إشاعتها لتغير وذلك طوال مدة سريان العقد أو بعد انتهائه أو انهائه أو فسخه، وبعد الإخلال بمبدأ السرية والمعلوماتية بمثابة إخلالاً جسيماً بشروط العقد ودون الإخلال بأية حقوقية مقررة في هذا الشأن.

### البند الخامس والعشرون

يلتزم الطرف الثاني بتحمل كافة الضرائب والرسوم وغيرها التي تستحق على هذا العقد من تاريخ توقيعه وسدادها في مواعيدها المحددة قانوناً.

### البند السادس والعشرون

اتفق الطرفان على بذل أقصى جهود للالتزام بنود التعاقد طوال مدة تنفيذه طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية، وفي حالة حدوث خلاف بينهما أثناء تنفيذه يتم عقد اجتماع مع مسئول إدارة العقد أو ممثل الجهة الإدارية بحسب الأحوال خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ ظهور الخلاف وذلك لمناقشته، واتخاذ الإجراءات الآتية:

- ١- تحديد شروط التعاقد بكل دقة واتخاذ الحل المناسب للمشكلة.
- ٢- قيام إدارة التعاقدات بإعداد تصور عن موضوع الخلاف وتقديم رأي فني ومالي وقانوني للسلطة المختصة، ويجوز لها الاستعانة باستشاري متخصص للمساعدة في دراسة الخلاف وتقديم الرأي.
- ٣- تسوية الخلاف الذي نشأ بالطرق الودية بما لا يخل بحقوق والتزامات طرفي العقد، وإذا تدرج على التسوية الودية أي إعياء مالية فيتم عرضها على السلطة المختصة للمرافعة عليها بعد تقديم كافة المستندات والبيانات والمبررات لتسوية الخلاف.

٣٠- أدخل المهلة المناسبة.

٣١- أدخل مقابل التأخير في تنفيذ العقد وفقاً للحدود والنسب المنصوص عليها بالمادة (٩٨) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.

وفي جميع الحالات يلتزم طرفى التعاقد بالاستمرار فى تنفيذ التزاماتهما الناشئة عن هذا العقد.

### البند السابع والعشرون

فى حالة إخلال الطرف الثانى بأي شرط جوهري من شروط التعاقد، يحق للطرف الأول قسح العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثانى وفى الحادثين يكون التامين النهائى من حق الطرف الأول كما يكون له أن يخصم ما يستحقه وقيمة كل خسارة تلحق به من أي مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثانى لديه، وفى حالة عدم كفايتها يحق للطرف الأول خصمها من مستحقاته لدى أي جهة إدارية أخرى أيًا كان سبب الاستحقاق، دون حاجة إلى اتخاذ أي إجراءات قضائية، وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول فى الرجوع على الطرف الثانى قضائيًا بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإدارى، ولا يحق للطرف الثانى المطالبة باسترداد ما سبق سداده للطرف الأول.

كما يحق للطرف الأول توقيع الجزاءات المبينة بالجدول التالى على الطرف الثانى وذلك متى تحققت المخالفات قرين كل منها: (٣٧)

| م     | المخالفة | الجزاء |
|-------|----------|--------|
| ..... | .....    | .....  |
| ..... | .....    | .....  |

### البند الثامن والعشرون

يقسح هذا العقد تلقائيًا فى الحالات الآتية:

- ١- إذا تبين أن الطرف الثانى استعمل بنفسه أو بواسطة غيره الغش أو التلاعب فى تعامله مع الطرف الأول أو فى حصوله على العقد.
- ٢- إذا تبين وجود تواطؤ أو ممارسات احتيالية أو فساد أو احتكار من قبل الطرف الثانى.
- ٣- إذا أنقضى العارف الثانى أو أحسر.

### البند التاسع والعشرون

تسرى على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩، فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا العقد، كما تسرى أحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٦٩ لسنة ٢٠٢٠ بشأن رفع كفاءة الإنفاق الحكومى وتعظيم الإيرادات وأحكام قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الصادر بالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرارى رئيس مجلس الوزراء رقمين ١٣٦٦ لسنة ٢٠٠٣ و ٩٧ لسنة ٢٠٠٥، وذلك حال سريان قانون حماية حقوق الملكية الفكرية على العقد.

### البند الثلاثون

أ- فى حالة ما إذا كان الطرف الثانى شخصاً طبيعياً أو شخصاً اعتبارياً خاصاً يكون النص على النحو التالى:

(مختص بمحاكم سجون خيرية بالفصل فى كافة المنازعات التى قد تنشأ على تنفيذ أو تفسير أي بند من بنود هذا العقد.

ب- فى حالة ما إذا كان الطرف الثانى شخصاً اعتبارياً عاماً يكون النص على النحو التالى:

وتختص المحكمة الإدارية المختصة بالفصل فى كافة المنازعات التى قد تنشأ عن تنفيذ أو تفسير أي بند من بنود هذا العقد.

## المبحث الثاني والثلاثون

يُعد الطرف الأول تقييم دوري لأداء الطرف الثاني وعلى مدان فترة تنفيذه لالتزاماته التعاقدية، ويتم توثيق هذا الأداء أولاً بأول وحتى انتهاء التعاقد، ويلتزم الطرف الأول بنشر هذا التقييم على بوابة التعاقدات العامة على أن يتضمن النشر بيانات الطرف الثاني ومستوى أدائه ومدى التزامه بشروط التعاقد، وغيرها من بيانات ذات صلة بالتنفيذ، ويحتفظ الطرف الأول بأصل التقييم بملف العملية.

## المبحث الثاني والثلاثون

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما، وأن جميع المكاتبات والمراسلات والإعلانات والإخطارات التي توجه أو ترسل أو تعلن أو تخطر عليه تكون صحيحة ومنتجة لكل آثارها القانونية، وفي حالة تغيير أحد الطرفين لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الآخر بهذا العنوان الجديد خلال خمسة عشرة يوماً، بكتاب مسجل يعلم الوصول، وإلا اعتبرت مكاتباته ومراسلاته وإعلاناته وإخطاراته على العنوان صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية.

## المبحث الثالث والثلاثون

تحرر هذا العقد من أصل وأربعة نسخ، سلمت إحداها إلى الطرف الثاني، واحتفظ الطرف الأول بالأصل والنسخ الأخرى للعمل بمقتضاها عند اللزوم.

| الطرف الأول | الطرف الثاني |
|-------------|--------------|
| الاسم:      | الاسم:       |
| الصفة:      | الصفة:       |
| التوقيع:    | التوقيع:     |
| التاريخ:    | التاريخ:     |

راجع هذا العقد بمعرفة اللجنة الثالثة لقسم الفتوى بمجلس الدولة ، وذلك بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ٢٠٢٢ م ، ووافق عليها مجلس الوزراء بجلسته رقم (٢٢٨) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٨ .